الأمم المتحدة

E/C.19/2013/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 January 2013
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الثانية عشرة
نيويورك، ٢٠-٣١ أيار/مايو ٢٠١٣
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
مناقشة لمدة نصف يوم بشأن المنطقة الأفريقية

دراسة بشأن المرونة والمعرفة التقليدية وبناء قدرات مجتمعات الرعاة في أفريقيا

مذكرة من الأمانة العامة

عملا بقرار اتخذه المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الحادية عشرة (انظر E/2012/43، الفقرة ١٠٨)، أجرى بول كانيينكي سينا، العضو في المنتدى، دراسة بشأن المرونة والمعرفة التقليدية وبناء قدرات مجتمعات الرعاة في أفريقيا. وتركز الدراسة على الممارسات الجيدة والفرص. ويحال التقرير طيه إلى المنتدى في دورته الثانية عشرة استجابة لذلك القرار.

* E/C.19/2013/1.

120213 080213 13-21488 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دراسة بشأن المرونة والمعرفة التقليدية وبناء قدرات مجتمعات الرعاة في أفريقيا[1]

أولا – مقدمة

١ – قام الرعاة بدور أساسي في إنشاء حركة المجتمع المدني للشعوب الأصلية في أفريقيا في نهاية القرن العشرين. ويعود الرعي، بوصفه ظاهرة اقتصادية وثقافية، إلى ما لا يقل عن ٠٠٠ ٨ عام، وقد أثر تأثيرا هاما للغاية على التنظيم الاجتماعي والثقافي والسياسي في القارة. وقد ازدهر الرعي في أفريقيا بسبب أوجه قصور الزراعة المسقية بالمطر وحِدَّة التغيرات في المناخ، مما تطلب استخدام الموارد الطبيعية بذكاء من قِبل شعوب من الرعاة أغلبها من البدو الرحل أو أشباه الرحل.

٢ – وفي عام ٢٠٠٣، أقرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تقرير فريقها العامل المعني بحقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية الأصلية بشأن مفهوم الانتماء إلى الشعوب الأصلية في أفريقيا. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بالقواعد والمعايير والعمليات الداخلة ضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ولاحظت اللجنة أن أغلبية من يطالبون بوضع الشعوب الأصلية في أفريقيا يعيشون إما من الرعي التقليدي، أو الصيد البري وجمع الثمار، أو من توليفة منهما ومن اقتصادات البستنة أو صيد السمك. وليس جميع الرعاة في أفريقيا اليوم يعتبرون أنفسهم من الشعوب الأصلية بالمعنى الذي تفهم به هذه العبارة في اللجنة وفي الأمم المتحدة. غير أن بعض الشعوب ارتأت الحاجة إلى المطالبة بوضع الشعوب الأصلية كجزء من استراتيجية وطنية أو إقليمية للدفاع عن حقوقها وأراضيها وأقاليمها.

٣ – وقد شهد كل من شرق أفريقيا والمنطقة الصحراوية بغرب أفريقيا حالات تعبئة كبرى لدى الرعاة للمطالبة بحقوقهم كشعوب أصلية، كما يحدث نفس الشيء بصورة متزايدة لدى الرعاة الساحليين في غرب أفريقيا ووسطها، وكذلك في أجزاء من جنوب أفريقيا وناميبيا. والمنطقة الوحيدة التي يغلب فيها الرعي ولم تشهد تعبئة تذكر في هذا المجال هي الجزء الشمالي الشرقي من القارة، في المنطقة التي تمتد من السودان إلى الصومال ومصر. وتشمل هذه المنطقة إثيوبيا، التي يوجد فيها عدد من المجموعات السكانية التي تمارس الرعي.

(١) دعم نيجيل كروهول وأعضاء لجنة التنسيق للشعوب الأصلية في أفريقيا البحوث والأعمال التي تمت في إطار إعداد هذه الوثيقة.

٤ - والتحدي الرئيسي الذي يواجهه الرعاة في أفريقيا هو عدم الاعتراف بالحقوق والحيازة المتنقلين للأرض، وهو السبب الرئيسي الذي يجعل الرعاة يحاولون المطالبة بحقوق الشعوب الأصلية وبالمعايير والقواعد المنطبقة عليها. وعدم كفاية حقوق حيازة الأراضي ناجم عن التقاليد القانونية للمستعمر في أفريقيا، التي تميل إلى إضعاف نظم الحيازة العرفية الأفريقية وزيادة التركيز على حقوق الأرض للشعوب التي تمارس الزارعة على حساب الشعوب من الرعاة وصيادي السمك وممارسي الصيد البري وجمع الثمار.

٥ - ويستند الرعي إلى مبدأ مفاده أن النظام الإيكولوجي يتطلب وقتا للتجدد والتكيف لدورات تغير المناخ، وأن البشر والحيوانات الأليفة بحاجة إلى التنقل الدائم لحماية التنوع البيولوجي ومصادر رزق البشر. ويمكن أن يستفيد البشر والحيوانات الأليفة من الانتقال إلى ارتفاعات مختلفة أو عبر مساحات واسعة من الأراضي المنبسطة نسبيا، وكثيرا ما يستخدمون ممرات للهجرة.

٦ - وكان الغرض من أغلبية نظم الحيازة الرعوية التقليدية إكمال نظم الحيازة التي يطبقها ممارسو الصيد البري - جمع الثمار والمزارعون. وقد أسفر التمييز القانوني والاجتماعي ضد الرعاة إلى تقليص فرص الحيازة والتنقل الرعوي. ويؤدي ذلك إما إلى نشوب صراعات مباشرة بين المجتمعات المحلية، تتفاقم في بعض الأحيان إلى حروب أهلية، أو إلى حبس الماشية والشعوب الأصلية في مناطق محدودة من الأرض، وبالتالي إرهاق المراعي. وتزيد هذه المشكلة سوءا الآن بسبب تشجيع الدول الاستغلال الأجنبي للموارد بواسطة أنشطة من قبيل التعدين، تؤدي إلى المزيد من تفكيك المحيط الطبيعي وتعطيل المسار الإيكولوجي للحيازة التقليدية والتنقل.

٧ - ويستطيع الرعاة التكيف لعدم الاستقرار المناخي في سياق تغير المناخ. وقد شهدت القارة الأفريقية تقلبات مناخية قصوى على مر الأزمنة، ونجح الرعاة في استخدام نظم معارفهم التقليدية والتنقل لاجتياز التغيرات والحفاظ على التنوع البيولوجي. غير أن أوجه الضعف السياسية والقانونية تجعل الرعاة من الشعوب الأصلية في أفريقيا أكثر تعرضا للضرر اليوم مما كانوا عليه في الماضي. ويعاني الرعاة حاليا قدرا أكبر من فقدان الأراضي مما عانوه تحت الأنظمة الاستعمارية، حيث تفضل الحكومات الأفريقية الحديثة توفير الأراضي الجافة للمزارعين، الذين يقومون بدور سياسي أكثر أهمية، على حساب البيئة وحقوق الشعوب الأصلية.

٨ - وتدرك الحكومات أن تغير المناخ يزيد من خطر الصراع بين الرعاة من الشعوب الأصلية والطوائف الأخرى التي تتنافس على المياه والأراضي. والتحدي الذي تواجهه

الشعوب الأصلية هو كما يلي: كيف يمكن إحداث تغييرات في سياسات وتشريعات حيازة الأراضي تساعد على تأمين حيازة الأراضي للشعوب الأصلية، بطريقة تحافظ على الانسجام مع النظام الإيكولوجي؟ وقد أثيرت هذه المسألة من قبل الرعاة من الشعوب الأصلية، الذين يشاركون مشاركة نشطة في عملية وضع السياسات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ، وبخاصة أولئك الذين بمقدورهم أن يضيفوا المعارف والتجارب التقليدية إلى المناقشات بشأن وضع السياسات. وتتسم هذه المسائل بالأهمية على نطاق واسع في أفريقيا، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في وضع يسمح له بإذكاء الوعي بها ضمن وكالات الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون بشأن الاستدامة البيئية بين هذه الوكالات والدول الأفريقية، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والرعاة من الشعوب الأصلية.

ثانيا – السياق التاريخي

٩ – منذ حوالي ٠٠٠ ١٣ عام مضت، بدأ كوكب الأرض يحتر ويكون مناخا يسمح بتطوير أنواع جديدة من الممارسات الاقتصادية المستمدة من الموارد الطبيعية. وبدأ تدجين المحاصيل والماشية في نفس الوقت تقريبا في الشرق الأوسط خلال الألفية الثامنة قبل ميلاد المسيح. وكانت الإنسانية قبل ذلك تعتمد على الصيد البري وجمع الثمار. وسمح الرعي، والزراعة على وجه الخصوص، بتحقيق الكثافة السكانية البشرية وإعادة تنظيم المجتمع البشري. وكان ذلك الحدث نقطة انطلاق لديناميات معقدة، تتخللها أحيانا نزاعات، بين الشعوب الأصلية من ممارسي الصيد البري وجمع الثمار، وبين الجموع المتنامية من الرعاة والمزارعين. ولا يزال هذا التوتر القديم سائدا في كثير من أنحاء أفريقيا، ويزداد تعقيدا بسبب آثار الاستعمار وانتقال السيطرة على جهاز الدولة إلى أيدي فئات المزارعين.

١٠ – ويعود تدجين الماشية إلى زمن أقدم بكثير من الزراعة في القارة الأفريقية. ولذلك فقد شهدت أفريقيا نمط تغيير مختلفا عما شهدته المناطق الأخرى، بما في ذلك آسيا. واستمر جفاف القارة الأفريقية جزئيا في مساعدة الرعاة على إدامة سيطرتهم على أراض شاسعة غير صالحة للزراعة. وكانت هنالك في بعض الحالات ترتيبات تكافلية بين المزارعين والرعاة والصيادين دامت قرونا أو حتى آلاف السنين، وساعدت الناس على التغلب على تقلبات المناخ.

١١ – ويستمر الجدل الأكاديمي الكبير حول ما إذا كان سكان صحراء شمال أفريقيا دجنوا الماشية في زمن يعود إلى ٠٠٥ ٩ عام قبل ميلاد المسيح. ومن الواضح تماما أن اقتصادا ونظاما ثقافيا قائمين على الرعي قد استقرا في منطقة الصحراء بعد عام ٠٠٧ ٧ قبل الميلاد. ويشير علماء الآثار إلى تقليدين من التقاليد القديمة يشكلان أساسا للشعوب الأصلية الحديثة:

أحدهما مرتبط بثقافة الماشية في منطقة الساحل وهو جزء من نظام ثقافة الفولاني المنتشر في جميع أنحاء غرب أفريقيا، أما التقليد الآخر فهو ثقافة رعاة الإبل من شعوب الطوارق، الذين تنتمي لغتهم وثقافتهم إلى النظام الثقافي الأوسع للأمازيغ/البربر الموجود في منطقة الصحراء وفي جميع أنحاء شمال أفريقيا.

١٢ - وأسفرت تقلبات المناخ والجفاف المطول في منطقة الصحراء إلى انتشار كل من الثقافتين الأم للطوارق والفولاني في اتجاه الجنوب، مما أدى إلى اتساع نطاق الرعي التقليدي. وينسب الرعاة الحاليون من الفولاني المسمون مبورور (M'Bororo) أو ووداب (Wodaabe) أصولهم الثقافية والاقتصادية في منطقة الساحل إلى ما لا يقل عن ٠٠٠ ٧ عام.

١٣ - أما تقاليد الرعي في شرق أفريقيا وجنوبها فترتبط بالشعوب التي خرجت من وادي النيل. ومعظم رعاة العصر الحديث ينتمون إلى الأسرة اللغوية الكوشيتية المنحدرة من منطقة القرن الأفريقي، أو هم من الناطقين باللغات النيلية الذين هاجروا من وادي النيل في موجات عبر شرق أفريقيا. وقد بدأت الهجرة الرئيسية للشعوب النيلية منذ حوالي ٠٠٠ ٤ سنة، ووصلت في نهاية المطاف إلى الجنوب الأفريقي منذ حوالي ٠٠٠ ٢ عام مضت. والتقت الجماعات الناطقة باللغات النيلية والكوشيتية، التي شملت كلا من ممارسي الصيد البري - جمع الثمار والرعاة بمجموعات سكانية أقدم منها، تشمل شعوب الهادزابي والسنداوي والخوي - سان في الجنوب الأفريقي.

١٤ - وقد سبق رعاة شرق أفريقيا المزارعين بحوالي ٥٠٠ ١ سنة. وأدى التحسن في مناخ أفريقيا إلى خروج موجة هجرة عارمة من الشعوب الناطقة بالبانتو من الكاميرون، فانتشروا في ثلثي القارة الأفريقية في نهاية المطاف. وكان الناطقون بالبانتو مزارعين رعاة التقوا بالشعوب الأقدم من ممارسي الصيد البري - جمع الثمار والجماعات المقيمة من الرعاة الناطقين باللغات الكوشيتية والنيلية.

١٥ - ولم يتوسع الرعي والزراعة إلى الجنوب الأفريقي إلا في زمن قريب نسبيا. فقد أعاق حزام من ذبابة التسي - تسي (جنس غلوسينا (glossina)) حركة الهجرة بين شرق أفريقيا ووسطها خلال آلاف السنين. وتحمل الذبابة مرض النوم الذي يصيب البشر وداء المثقبيات الذي يصيب الماشية.

١٦- والتقى الرعاة من الشعوب الأصلية من شرق أفريقيا وجنوبها للمرة الأولى منذ حوالي ٠٠٠ ٢ سنة مضت. ومن النظريات الجينية السارية أن الرعاة من شعب داتوغا/برابيغ القادمين من المنطقة التي تشكل الآن الجزء الشمالي لجمهورية تترانيا المتحدة نجحوا في شق طريقهم عبر ممر ضيق خال من ذبابة التسي - تسي فتواصلوا مع شعوب

وسط القارة الناطقة بلغات خوي – سان، وقد يكونون من الكوي أو إحدى الشعوب ذات الصلة بهم. وامتصت مجموعة من شعوب خوي – سان، وهم الخويخوي أو الناما ثقافة رعي الغنم والماشية القادمة من شرق أفريقيا. وكذلك أحدثت هذه المجموعة تعديلات ثقافية واقتصادية كبيرة في مجتمعاتها وشرعت في التوسع في أرجاء الجنوب الأفريقي. وقبل ذلك كان جميع سكان الجنوب الأفريقي من ممارسي الصيد البري – جمع الثمار.

١٧ – واتبع الناطقون بالبانتو نفس ممر الهجرة فاستقروا منذ حوالي ٨٠٠ عام في المنطقة التي تشكل الآن جنوب أفريقيا، وذلك قبل بضعة قرون فقط من وصول الأوروبيين الذين استعمروا المنطقة. واليوم تشمل المجموعات الرئيسية التي تطالب بوضع الشعوب المحلية مختلف الجماعات الرعوية من الخويخوي (الغريكا والناما)، فضلا عن الرعاة الهمبا التقليديين القادمين من شمال ناميبيا.

ثالثا – التمييز القانوني الذي مارسه الاستعمار

١٨ – الاستعمار موضوع معقد وظاهرة تجلت بصور مختلفة وتركت آثارا مختلفة على المدى البعيد في المنطقة الأفريقية. ومن المنطقي عموما القول بأن الأوروبيين احتلوا أفريقيا بغرض استخلاص الموارد الثمينة لسد احتياجاتهم الاقتصادية الخاصة. وتطلب هذا الاستخلاص الاستعانة بالأيدي العاملة. وركز المستعمرون الأوروبيون على المجموعات السكانية من المزارعين، التي كانت أكبر حجما وفي حالة استقرار، فاستخدموها كمصدر لليد العاملة لتسيير اقتصادهم القائم على الاستخراج. وأدى ذلك إلى نشوء علاقة أكثر ألفة بين المستعمرين المستوطنين والشعوب الزراعية، وهي علاقة أدت إلى اكتساب اللغات والاستفادة بقدر أكبر من نظام الحكم الاستعماري مما حدث بين المستعمرين والصيادين والرعاة، الذين اعتبروا في الغالب كشعوب بدائية لا يمكن التعويل عليها ولا تفيد كأيد عاملة.

١٩ – وبالإضافة إلى ذلك لقي الأوروبيون بعض الصعوبة في إخضاع السكان الرحل، الذين كانوا مسلحين ومتعودين على الدفاع عن أراضيهم. وظلت إثيوبيا في معظمها، وهي بلد يسود فيه الرعي، مستعصية على حكم الأوروبيين. وظلت فرنسا في صراع مستمر مع شعوب الطوارق في منطقة الصحراء، وبقي المبورورو في الغالب خارج نطاق سيطرة السلطات الاستعمارية. ودخل الماساي وشعوب رعوية أخرى في شرق أفريقيا عددا من الصراعات العنيفة مع الغزاة الأوروبيين، وتوصلوا في نهاية المطاف إلى سلسلة من المعاهدات مع التاج البريطاني.

٢٠ - وكانت أوروبا الغربية أيضا قد مرت بتغيرات اقتصادية كبرى، وتاريخها الطويل حافل بحالات الملكية الإقطاعية وما بعد الإقطاعية للأراضي، قُمع خلالها أغلبية الرحل أو دُفعوا إلى أقصى أركان نظام الدولة الحديثة. وأنشئت النظم القانونية لحيازة الأرض لملاءمة الأوروبيين، ولكفالة مصدر موثوق للأيدي العاملة، والحيلولة دون حصول الأفريقيين على أفضل الأراضي الصالحة للزراعة، ورسم حدود سياسية بين القوى الأوروبية. وكانت جميع هذه الممارسات غريبة على الرعاة من الشعوب الأصلية الأفريقية، ولا تمت بصلة للإيكولوجيا الأفريقية.

٢١ - وكانت الأيديولوجية الأوروبية التي تسللت إلى القانون الأفريقي تقوم على مفهومي المال المباح والأرض المشاع. وتشير عبارة المال المباح (Res nullius) إلى ''شيء لا مالك له''، وبالتالي فهو متاح للملكية أي شخص. أما عبارة الأرض المشاع فتنطوي على مفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بالمبدأ الأوروبي الذي يعتبر أن الأراضي المكتشفة أراض غير مأهولة أو ليس عليها قيّم. ونظرا لكون معظم الرعاة من الرحل، فقد كان من السهل للأوروبيين أن يدعوا بأن الأقاليم التي يقيمون فيها تشكل أرضا مشاعا.

٢٢ - ومع انتقال أفريقيا من المرحلة الاستعمارية إلى مرحلة ما بعد الاستعمار، عانى أغلبية الرعاة من الشعوب الأصلية من تهميش الدولة لهم، ومن تفاقم التمييز الاجتماعي - الثقافي، وفقدان الحيازة الآمنة للأراضي. وظل هذا المسار دون تغيير في الغالب منذ عهد الاستقلال، مع استمرار التعدي على حقوق الرعاة في ملكية الأراضي وإبقائهم على هامش الحكم الرسمي بدرجة كبيرة. وفي أغلب البلدان الخارجة من الاستعمار لا تعترف الدولة بالسلطات أو المؤسسات الرعوية التقليدية، أو تمنحها مركزا أدنى من الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة.

٢٣ - وشكل مفهوم المال المباح مبررا قانونيا لحرمان الشعوب الأصلية من حيازة الأراضي، لصالح تعريف أوروبي ضيق يستند إلى الشعوب المقيمة والمستعمرة. ومن الآثار الجانبية لوضع ذلك التبرير الأيديولوجي للاستعمار فكرة وجود نظام زمني وتراتبي في العالم يعتبر فيه ممارسو الصيد البري - جمع الثمار أكثر الفئات توحشا (وبالتالي فليسوا بشرا ولا يستحقون الجنسية أو الحقوق أو الكرامة). وفي نهاية المطاف تمخض هذا النظام، الذي يصنف فوق الصيادين - جامعي الثمارِ الرعاةَ الرحل، ثم المزارعين الرعاة، ثم ممارسي زراعة الكفاف، عن نشوء الإمبراطوريات الإقطاعية الزراعية والتجارية التي شهدتها عدة أجزاء من أفريقيا بحلول القرن الثامن عشر.

٢٤ - وبقي هذا الانحياز في القانون الأفريقي، مع قيام نظم قانونية ودستورية لا تعترف بحق الصيادين والرعاة من الشعوب الأصلية المتنقلة في حيازة الأرض، كما لا تعترف

بمؤسسات الحكم التقليدية التابعة لها. وعلى الرغم من كون التنقل الرعوي تقنية من تقنيات التكيف الهامة لمناخ أفريقيا، وصيانة النظم الإيكولوجية، فإن هذه الأهمية لا تنعكس في قوانين حيازة الأراضي، التي يستند معظمها إلى التشريعات والمعايير الاستعمارية.

٢٥ - وبالفعل أدت قضية أفريقية إلى صدور حكم أعلن بموجبه أخيرا أن مفهوم المال المباح لا يصح كمبدأ قانوني عند تطبيقه على الغزو الأجنبي. وتتسم الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في قضية الصحراء الغربية بأهمية بالغة في هذا الصدد. وكما قال القاضي فؤاد عمون:

> إن مفهوم المال المباح الذي استُخدم في جميع الأزمان، وعلى مشارف القرن العشرين، لتبرير الغزو والاستعمار، هو موضع استنكار. ومن المعروف أن فرانسيسكو دي فيتوريا احتج في القرن السادس عشر على تطبيق هذا المفهوم على الهنود الأمريكيين لحرمانهم من أراضيهم. وهذا النهج الذي اختطه الحقوقي وأخصائي القانون الكنسي الإسباني البارز، واعتمده فاتيل (Vattel) [...] لم يكد يتردد صداه على الإطلاق في مؤتمر برلين المعقود عام ١٨٨٥. غير أن ذلك هو المفهوم الذي ينبغي اعتماده اليوم[٢].

وينبغي أن يُفسر قرار المحكمة على أن الرحل يتمتعون بنفس حقوق الأرض التي يتمتع بها ملاك الأراضي من سكان المدن الذين لديهم صكوك ملكية. إلا أن الأمر ليس كذلك في الممارسة الفعلية، وتظل الشعوب الأصلية في حالة من الحرمان القانوني في أفريقيا بسبب هذه التركة الاستعمارية.

رابعا - استعراض عام للقضايا المتعلقة بالحقوق

٢٦ - يطالب الرعاة من الشعوب الأصلية بأن تتم مواءمة التشريعات الوطنية بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأساس تلك المواءمة بطبيعة الحال هو المشاركة في النظام السياسي عن طريق ترتيب يُسمح فيه للشعوب الأصلية بتحديد طريقة استخدام الموارد الطبيعية في أراضيها، ويُعترف رسميا بحيازتها وسلطتها، ويستند صنع القرار إلى الحوار والموافقة.

٢٧ - وتؤثر التوترات وعدم المساواة على العديد من المسائل المرتبطة بحقوق الرعاة من الشعوب الأصلية في أفريقيا اليوم، بما في ذلك المسائل التالية:

---

(٢) انظر http://www.icj.cij.org/docket/files/61/6204.pdf.

(أ) الحق في شغل الأراضي التقليدية؛

(ب) الحق في المشاركة في صنع القرار بشأن أراضي الرعي وسبل المحافظة عليها؛

(ج) حق الاندراج ضمن التعدادات الوطنية، بغية زيادة دقة الأرقام المتعلقة بالسكان؛

(د) الحق في التمتع بالفوائد المتأتية من استغلال المعادن وغيرها من منتجات التعدين تحت سطح الأرض؛

(هـ) اعتراف الدولة بمؤسسات الشعوب الأصلية (السلطات التقليدية ومؤسسات صنع القرار)؛

(و) الاعتراف بحقوق الحيازة وما يتصل بها من حقوق الرعاة، وحماية الحقوق الأساسية ضد مصادرة الأراضي دون موافقة، لا سيما في سياق التعدين وإعادة توطين السكان من البشر؛

(ز) الإنصاف في إطار السياسات الزراعية، بحيث يعترف بالرعي كمصدر رزق مشروع، وفي إطار نظام الحيازة العرفية، والمشاركة في رسم السياسات؛

(ح) مشاركة الرعاة من الشعوب الأصلية مشاركة كاملة في تحديد وإدارة المناطق المحمية ومواقع التراث العالمي؛

(ط) التصدي للممارسات الفاسدة من طرف مسؤولي الدولة، ومن طرف أفراد الشرطة والجيش، التي تستهدف الشعوب الأصلية بصورة غير عادلة.

٢٨ - وقد وضع عدد من دول غرب أفريقيا ما يسمى بـ ''المدونات الرعوية''. وينتقد معظم الشعوب الأصلية هذه المدونات بشدة، إذ إنها تميل إلى ترسيخ وجهة النظر الزراعية بخصوص استخدام الأراضي وحقوق حيازتها وتنميتها.

٢٩ - وحدثت بعض التحولات الإيجابية مؤخرا، منها تحسينات في النيجر وكينيا، وإعادة هيكلة النظام السياسي في إثيوبيا. وتدل هذه التغييرات، إلى جانب الوعي المتزايد بأن الرعي يشكل طريقة أفضل من الزراعة لمواجهة تقلب المناخ، على أن الوقت قد حان للاعتراض على التمييز القانوني ضد الرعاة من الشعوب الأصلية. ويجب أن يؤدي هذا الاعتراض أيضا إلى الاعتراف بمؤسسات الشعوب الأصلية وأساليبها لصنع القرار، بوصفها جزءا من العلاقة بين الدولة والمواطنين من الشعوب الأصلية.

٣٠ - وثمة مجال كبير لتحسين السياسات الوطنية بشأن الرعي وحقوق الرعاة في أفريقيا. ويشكل التعدين وبناء السدود مصدري قلق رئيسيين لمعظم الرعاة الأفريقيين. ولا ينكر الرعاة بالضرورة فوائد استخراج المعادن، ولكنهم يشعرون بالقلق إزاء ما يلي:

(أ) تلوث طبقة المياه الجوفية، ولا سيما التلوث الإشعاعي الذي يسببه تعدين اليورانيوم؛

(ب) موافقة الشعوب الأصلية ومشاركتها في اتخاذ القرارات بشأن امتيازات التعدين في الأراضي التقليدية؛

(ج) الحفاظ على ممرات التنقل الرعوي، حتى في المناطق التي تمارس فيها أنشطة الاستخراج؛

(د) التقاسم العادل للمنافع المتأتية من استخراج المعادن بما يعود بالنفع على الشعوب الأصلية وأقاليمها؛

(هـ) السدود، التي تترك آثارا كبيرة على البيئة، وتُغير ديناميات الأمراض، وتقلل من إمكانية حصول الماشية على المياه؛

(و) مشاركة الشعوب الأصلية في اتخاذ القرارات المتعلقة ببناء السدود في أراضيها أو على مجاري المياه التي تؤثر على أراضيها.

خامسا - تغير المناخ

٣١ - يحدث تقلب المناخ ضررا كبيرا في القارة الأفريقية. وقد تضررت جميع نواحي القارة، والأراضي الجافة التي يعيش عليها الرعاة معرضة بشكل خاص للجفاف والفيضانات المفاجئة. وتسود فكرة خاطئة بأن الأراضي الجافة لا تتسم بالمرونة في مواجهة التقلبات المناخية. وهذه الفكرة ناتجة جزئيا عن التحيز الزراعي. فالمروج الطبيعية الأفريقية بوسعها استعادة الغطاء النباتي بشكل ملحوظ، ما دامت لا تتعرض للإرهاق الرعوي وهي جافة، وما دامت الأمطار تهطل في نهاية المطاف. ولهذا السبب يتسم التنقل ونظام حيازة الأراضي وحقوق المياه للرعاة بهذا القدر من الأهمية في السياق الحالي.

٣٢ - وبالمثل، فإن التصور الخارجي هو أن الرعاة ضعفاء جدا أمام تقلبات المناخ. وصحيح أن الجفاف يسبب قدرا كبيرا من الإجهاد والصدمات، وأن الأمراض الحساسة للمناخ آخذة في التزايد، غير أن الرعي في أفريقيا ولد في سياق تربة فقيرة، مما شجع على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وعلى التنقل السكاني. ويشكل ما اكتسبه الرعاة من

معارف وقدرة على التكيف ميزة كبيرة في سياق التقلبات الحالية. والمزارعون أكثر عرضة للجوع من الرعاة في حالة الجفاف.

٣٣ - والرعاة مهتمون بكيفية العمل على نحو أوثق مع الحكومات الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة لمواجهة آثار تغير المناخ. ومن ضمن المسائل ذات الصلة ما يلي:

(أ) مشاركة الشعوب الأصلية في وضع السياسات الوطنية المتعلقة بالتكيف وتغير المناخ؛

(ب) حصول الرعاة من الشعوب الأصلية على معلومات بشأن تغير المناخ والأرصاد الجوية، بما في ذلك التنبؤات المناخية المتوسطة الأجل، بغرض التقليل من المخاطر الناجمة عن الفيضانات والجفاف؛

(ج) إشراك الشعوب الأصلية في رصد الأحوال الجوية والمناخ، وتفاعلهم المنتظم مع الإدارات الحكومية المعنية بالمياه والثروة الحيوانية وحفظ التنوع البيولوجي؛

(د) إنشاء منصات قبل حدوث الجفاف، لتجنب التضارب في استخدام الأراضي والمياه؛

(هـ) استخدام المؤسسات التقليدية للمساعدة على تسوية النزاعات ومنع العنف أثناء الظواهر الجوية الشديدة الوقع؛

(و) الوصول إلى الأراضي المخصصة، بما في ذلك بعض المناطق المحمية في حالات الجفاف الشديد؛

(ز) حماية مصادر المياه الجوفية، ولا سيما تلك التي تُمد الواحات، حيث إن الاستخدام المفرط للمياه لأغراض التعدين والزراعة الصناعية يهدد بخطر انهيار التنوع البيولوجي في الواحات، مما يشكل خطرا على مناطق بأكملها؛

(ح) التشجيع على استخدام التكنولوجيا الجديدة لمساعدة الرعاة من الشعوب الأصلية على التعامل مع آثار المناخ، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات عن بُعد لتوفير الأرصاد الجوية والتنبؤ بالمناخ، وتعزيز نظم الهاتف الخلوي وتكنولوجيا المعلومات لتسعير الماشية في الأسواق المحلية (معرفة أفضل الأسعار ضمن مسافة معينة)؛

(ط) وضع سياسات وطنية بشأن الخسائر والأضرار، تساعد الرعاة على حماية التنوع الجيني لماشيتهم وتناسل أعراقها، بما في ذلك الحقوق الجينية المتعلقة بالماشية التي تربيها

الشعوب الأصلية، وإنشاء مصرف جينات، أو وضع خطة استثمارات لمساعدة الرعاة على التعافي من الصدمات المناخية الشديدة، باستخدام حيوانات التربية الأفريقية المناسبة.

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات

٣٤ – هنالك عدد من وكالات الأمم المتحدة، منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لديها نفوذ كبير فيما يتعلق بالسياسات الزراعية الأفريقية. ويمكن دعوة هذه الوكالات الثلاث، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لعقد حلقة عمل بشأن الرعي في أفريقيا وحقوق الشعوب الأصلية والتكيف المناخي.

٣٥ – ويستمر المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في العمل مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وفي الوقت نفسه، يمكن زيادة التركيز على التأكد من أن السياسات الوطنية المتعلقة بالرعاة من الشعوب الأصلية تتقيد بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وبالتقرير الصادر عن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عام ٢٠٠٣.

٣٦ – وقد بدأ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية مبادرته العالمية للأراضي الجافة، ويمكن عرضها على الراغبين في معرفة المزيد عن الرعاة من الشعوب الأصلية في المنطقة الأفريقية. فمثلا قد تكون وكالات الأمم المتحدة وأعضاء فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية مهتمين بمعرفة المزيد عن الحالة الراهنة للرعاة في الأراضي الجافة بأفريقيا. وقد تؤثر هذه المعلومات في عملية صنع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي وتحسنها في إطار نموذج قائم على الحقوق لدعم مرونة النظم الإيكولوجية.

٣٧ – ويساور الرعاة من الشعوب الأصلية في أفريقيا القلق إزاء علاقتهم باتفاقية مواقع التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويواصل المنتدى الدائم العمل مع لجنة التراث العالمي لليونسكو، ولكن هناك أيضا حاجة إلى العمل مع هيئات أخرى (مثل مركز اليونسكو للتراث العالمي، والصندوق الأفريقي للتراث العالمي، وبرنامج التراث العالمي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومؤسسات الشعوب الأصلية الأفريقية الموجودة في مواقع التراث العالمي) لمواصلة مناقشة إدخال تحسينات على إجراءات الترشيح وإدارة المواقع.

٣٨ - وقد أبدى كل من الشعبة الفرعية لليونسكو المعنية بنظم معارف السكان المحليين والشعوب الأصلية، وبرنامج عمل نيروبي التابع لأمانة اتفاقية تغير المناخ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الرغبة في مساعدة الدول الأفريقية على وضع برامج شاملة للتكيف ووضع سياسات المناخ في أفريقيا. وتدعو الحاجة إلى أن تعمل تلك الوكالات مع وكالات أخرى ذات صلة ومع أصحاب الحقوق من الشعوب الأصلية من أجل وضع إطار ومجموعة موارد لإدراج المعارف التقليدية ضمن عملية صنع السياسات الوطنية.

المرفق

دراسات حالات إفرادية قامت بها لجنة التنسيق للشعوب الأصلية في أفريقيا

١ - تشارك لجنة التنسيق للشعوب الأصلية في أفريقيا في عدة مبادرات مع الرعاة للمساعدة على تعزيز الحوار بين الدولة والرعاة من الشعوب الأصلية وبين الرعاة الرحل والسكان المقيمين.

٢ - وفيما يلي قائمة للمواد ذات الصلة باستخدام تكنولوجيا رسم الخرائط على أساس المشاركة وما يتصل بها من أدوات تكنولوجية تُستخدم لإيجاد فرص التخطيط المكاني والتوعية، بالتعاون مع الرعاة من الشعوب الأصلية:

(أ) تقرير صدر في عام ٢٠١٢ بشأن عمليات رسم الخرائط على أساس المشاركة التي قام بها الرعاة من المبورورو في جنوب تشاد، ويعالج التقرير قضايا الهجرة وآثار المناخ والنزاعات (http://ipacc.org.za/uploads/docs/ChadReport_Nov2012.pdf)؛

(ب) إعلان بشأن التكيف لتغير المناخ، وشؤون الرعاة من الشعوب الأصلية، والمعارف التقليدية، والأرصاد الجوية في أفريقيا، وهو من نتائج مؤتمر عُقد في نجامينا في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (http://ipacc.org.za/uploads/docs/N%E2%80%99Djamena_Declaration_eng.pdf، وهو متاح بالفرنسية أيضا)؛

(ج) نشرة أصدرتها اللجنة عام ٢٠١١ بشأن تطبيق المعارف التقليدية على سياسات التكيف (http://ipacc.org.za/uploads/docs/Adaptation.pdf)؛

(د) تقرير أعدته اللجنة في عام ٢٠٠٩ عن مؤتمر معني باستخدام الشعوب الأصلية للتكنولوجيا الجغرافية - المكانية في أغراض التوعية البيئية، عقد في ويندهوك في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (http://ipacc.org.za/uploads/docs/Windhoek_English_Second_Edition_Web.pdf)؛

(هـ) تقرير أعدته اللجنة في عام ٢٠٠٨ عن استخدام التكنولوجيا الجديدة ورسم الخرائط على أساس المشاركة والمعارف التقليدية في مجال التثقيف التراثي من أجل التنمية المستدامة (http://ipacc.org.za/uploads/docs/090505b_ESD_composite_report_Africa08_final.pdf)؛

(و) مؤتمر البلدان الأفريقية الأول الذي عقدته اللجنة بشأن تغير المناخ، في مراكش، المغرب، في الفترة من ٥ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (http://ipacc.org.za/uploads/ docs/Marrakech_English.pdf).

٣ - وللاطلاع على المزيد من الوثائق بشأن هذا الموضوع، انظر ”Indigenous peoples and climate change in Africa: traditional knowledge and adaptation strategies“ على الصفحة الشبكية (http://www.charapa.dk/wp-content/uploads/Indigenous-Peoples-and-Climate-Change-in-Africa-final-draft.pdf).